انتخبوا قائمة (وطني) ٢٠١

* لن يبنى الوطن بالعنف والإرهاب والإقصاء أمننا واستقرارنا في وحدتنا الوطنية.
* من أجل عراق ديمقراطي فدرالي بلا عنصرية أو طائفية.

بعد انتهاء مدة تسجيل الناخبين

هل هناك (متحفظون) في كربلاء؟

تماهل، ووقت ضيق، ولا مبالاة، وأسباب دينية

الاستعدادات للانتخابات في كربلاء تجري على قدم وساق، الجميع ينتظر هذه الممارسة الديمقراطية نشاط متعدد الجوانب تقوم به الجماعات الانتخابية كل هذا واقع لكن هل يوجد متحفظون وما تبريراتهم ودوافعهم؟ إزاء ذلك: هل تسلم الجميع بطاقاتهم الانتخابية؟

في هذا التحقيق نستطلع آراء بعض المواطنين المتحفظين أو ممن لم يتسلموا بطاقاتهم الانتخابية

رسالة كربلاء/ انتصار السعداوي ونجم عبد

المتحفظون في كربلاء من هم؟

المواطنة ايمان حسين (أم علاء) متزوجة وأم لخمسة أطفال، تقول أنها خمسة أصوات في البطاقة التموينية أنا وزوجي وشقيقاه، هم مشغولون دائماً.. لم يفرغ أحد منهم لجلب اسمائنا من المحاويل لأن غذائيتنا من هناك.. ولا اخفيك سراً هم غير متحمسين لهذه الانتخابات، وانا لا حول ولا قوة.. لي فماذا أفعل؟

المواطن مطشر هادي (بقال) غير مبال ولا سيما ان مسقط رأسه وبطاقته التموينية من البصرة يقول: . أعرف ان بامكاني التصويت في كربلاء، لكني تكاسلت في الذهاب إلى البصرة، للتسجيل في سجل الناخبين وفي بطاقتي ثلاثة بالغين، ولكني (على باب الله).. ولا وقت عندي.

الشاب (ك.ر) لم نذكر اسمه نزولاً عند رغبته، وبرغم انه منتسب إلى الشرطة وبرغم ان اخته ووالدته مصممتان على التصويت والمساهمة في الانتخابات لكنه أجابني باصرار:

سجلت اسمي في سجل الناخبين لكني لن أشارك في الانتخابات، فلا انتخاب بوجود الاحتلال.

جاري في المحلة. موظف في دائرة صحة كربلاء محمد عبد الأمير وقد نبهته عدة مرات قبل انتهاء فترة تسجيل الناخبين إلى ضرورة ضمان حقه وحق زوجته في التصويت، وعرضت عليه المساعدة عدة مرات، وسألته اليوم مرة أخرى عن رأيه في الانتخابات فأجاب:

لست معارضاً، أو ممانعاً، أو متحفظاً، ولكن وقتي ضيق، فأنا اخرج من الدائرة واذهب إلى الحي الصناعي في عمل آخر. واعود من الحي الصناعي إلى محرقة زوجتي في البيت، فلا وقت عندي مطلقاً وإذا كنتم ترغبون في كسب أصوات لقائمة (وطني) فانا سأشجع زملائي في الصحة أو الحي الصناعي لاختيارها..

وفي لقاء مع المهندس حيدر جلوخان المتحدث باسم المفوضية العليا المستقلة في كربلاء، تحدث مشكوراً.. بعد ان عرضت عليه هذه الحالات.

. أن المواطنين غير المسجلين في (سجلات الناخبين هم ثلاثة أنواع، أو لم يسجلوا لثلاثة أسباب:

السبب الأول: هو التماهل، أو الإهمال، أو اللامبالاة والسبب الثاني هو المشاكل الأمنية، ولا سيما من العوائل النازحة من الفلوجة، ويسكن قسم منهم في بغداد أو أطراف كربلاء، فقد سجل لدينا قسم كبير من الأشخاص من النازحين من الفلوجة، وقسم منهم منعته خطورة المكان أو بعده لجلب بطاقته الانتخابية.

أما السبب الأخير فقد يكون سياسياً أو دينياً فهذا القسم القليل من الناس والذي يشبه حاله الشاب (ك . ر) يتبع مرجعية دينية معينة قد لا تسمح له بالمشاركة بالانتخابات أو ضعف الشعور الوطني أو الشعور بالمسؤولية والتي تنطبق على محمد عبد الامير، أو قلة الوعي والجهل والتي تنطبق على حالة المواطنة (أم علاء) ولكن هذه حالات نادرة فقد سجل الناخبون لدينا ارقاماً مشجعة ونسبة عالية تجاوز الـ٩٠٪ ولا سيما في اطراف كربلاء، قبل قضاء الهندية وقضاء عين التمر وناحية الحسينية والخيرات، وهؤلاء يرون المشاركة كواجب ديني وليس وطنياً فقط متبعين في ذلك فتوى السيد علي السيستاني.

وعن سؤالنا هل هناك فرصة أخرى لغير المسجلين؟ أجاب: ستكون هناك فترة طعن قد تسبق يوم الانتخابات باسبوع، وهي للاشخاص الذين سجلوا اسماءهم في سجل الناخبين أصلاً عن طريق البطاقة التموينية، ولكنها لم تصحح أو تثبت أو تدقق، اما الذين لم تسجل اسماؤهوم في سجل الناخبين أصلاً.. فلا فرصة أخرى لهم.

وعن الحملة الإعلامية المتزامنة مع فترة تسجيل الناخبين والفترة التي تلتها. ودور المفوضية والجهات المساندة لها اجاب السيد حيدر جلو خان:

تولت المفوضية القيام بعديد من الندوات الارشادية والتثقيفية في المدارس والجامعات والمعاهد وحتى في الأسواق والشوارع وبعض الدوائر الحكومية.

وقد ساعدنا في ذلك دائرة صحة كربلاء في سيارات الاسعاف ومكبرات الصوت، وساعدتنا أيضاً وجوه وشيوخ العشائر في الأرياف، وقد اجبنا على عدد كبير من الأسئلة والاستفسارات حول بعض المصطلحات مثل الدائرة الانتخابية الواحدة أو القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة، وعن آلية الانتخاب والتصويت، إضافة إلى الاعلام المحلي في الاذاعة والتلفزيون.

وأضاف السيد حيدر ان على الناخب ان يحمل هويته الشخصية يوم الانتخاب لمطابقتها مع البيانات ولا يسمح بمرافقة الناخب إلى المركز الانتخابي إلا إذا كان امياً أو ضريراً.. لهذا فان اشاعة بيع البطاقات أو شراء الأصوات لا تجدي نفعاً في هذه الحالة.

البرامج السياسية للقوائم الانتخابية

الناخب غير معني بالشعارات.. البرامج هي المهمة

محمد شريف أبو ميسم

بدت الكيانات السياسية المؤتلفة أو تلك التي طرحت نفسها في قوائم منفردة تطرح برامجها السياسية والانتخابية، تمهيداً لحملاتها الانتخابية.. ومن المتوقع ان تتفق جميع البرامج السياسية أو في غالبيتها على وضع المعالجات السريعة للمشاكل الآنية التي يعاني منها بلدنا من جراء الاحتلال وما خلفه لنا النظام السابق.

وسيكون على رأسها المطالبة بجدول زمني لإنهاء الاحتلال ومعالجة المشاكل الأمنية والفساد الإداري ومشكلة البطالة ومكافحة الطائفية والتطرف، وبناء نظام ديمقراطي اتحادي فيدرالي يضمن للجميع حقوقهم، ويعتمد اللامركزية في مجال إدارة الأقاليم، وانصاف عوائل الشهداء والمعتقلين والمفصولين السياسيين واقرار التعليم الالزامي، واعتماد نظام اقتصادي متوازن.. ومن المعلوم ان الجمعية الوطنية المزمع انتخاباها ستتكون من ٢٧٥ عضواً من الأسماء الأولى في القوائم المعلنة وحسب ما ستحصل عليه تلك القوائم من نسب الأصوات.. وهذه الجمعية سيكون عمرها ليس أكثر من احد عشر شهراً، بمعنى أنها قد لا تمتلك الوقت لوضع جيمع المعالجات في حيز التنفيذ وبالتالي فانها ستسعى لتأثيث الأرضية الصالحة، لوضع المعالجات، أكثر من اخراج تلك التي تحتاج للوقت إلى واقع التنفيذ.. وهنا لابد من الاشارة إلى انه من أهم مهام الجمعية الوطنية هو اعداد لجنة صياغة الدستور والتي ربما ستضطر للاستعانة بخبرات من خارج الجمعية الوطنية ومن ثم سيتم عرض الدستور للمناقشة، والمصادقة عليه، وبعدها يتم طرحه لاستفتاء الجماهيري.

والدستور هو الأساس الذي سيبنى عليه العراق الجديد.. كما ان تلك الجمعية الوطنية سينبثق عنها مجلس الوزراء والمجلس الرئاسي، واللذان ستناط بهما مهمة التوقيع على الاتفاقات السياسية والتجارية مع الدول والمنظمات العالمية ومن هنا فان الكيانات السياسية المؤتلفة أو المنفردة، مطالبة بان تشرح مواقفها للناخب عبر برامجها السياسية من النقاط التالية التي سترسم ملامح عراق الغد ومن أهمها:

١. شكل الدولة التي ستطالب بها تلك القائمة.. هل هو نظام جمهوري أم نظام ملكي.. ولماذا؟ وهل هو نظام علماني أم خلاف ذلك.؟

٢. الموقف من الصناعة النفطية التي تشكل المورد الأساسي والوحيد لبلدنا في المرحلة الراهنة.. وهل تبقى تحت سيطرة الدولة لتوظف عائداتها لاغراض التنمية بالدرجة الأساس أم تخضع لبرامج الخصخصة المتوقع تطبيقها.. وإذا ما بقيت تحت سيطرة الدولة، فهل يخضع الشعب من جديد لثقافة (المكرمات) كما كان معمولاً بها في مرحلة النظام السابق، أم يكون ريعها تحت اشراف المؤسسات التمثيلية؟

٣. الموقف من الخصخصة المتوقعة، وهل تتم على حساب نقل ملكية الطاقات الموجودة أم الطاقات التي نحن بحاجة إليها.. وهل تشتمل على القطاعات الخدمية التي ستكون على مساس مباشر بحياة الناس اليومية، كقطاعات (الماء، الكهرباء، خدمات الهاتف، الخدمات البلدية) وهل تشتمل على قطاعات المضاربات مثل القطاع المصرفي.. والجميع يعلم مدى تخلف هذا القطاع، والذي سيحتاج إلى وقت طويل جداً للوقوف على قدميه امام الحيتان المصرفية العالمية.. فنحن لا زلنا نتذكر مشروع (بريمر) الذي قدمه إلى مجلس الحكم السابق، والذي عطلته قوى اليسار، بعد ان قدمت نصاً قانونياً من قوانين الأمم المتحدة، ومفاده (لا يجوز تغيير الملكية في بلد تحت الاحتلال).. مشروع بريمر هذا كاد يخصخص جميع القطاعات وفي مقدمتها القطاع المصرفي.

٤. الموقف من الاستثمار الخارجي، الذي يعد امراً مفروغاً منه في ضوء الحجم الهائل لمديونية العراق والتي ارتبط الغاؤها أو تخفيضها بحجم الاستثمار في داخل العراق.. فهل توضع قوانين وضوابط تحمي قطاعات الاقتصاد الوطني من خضوعها لسيطرة الرأسمال الأجنبي.. بما يكفل توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وفق الحاجات التنموية، ولاستمرار التحكم بالثروات الوطنية، وحماية الايدي العاملة من الاستغلال.. وما الموقف من التحرير الكامل لحرية وانتقال رؤوس الاموال؟ حيث تشير التجارب إلى أنها تؤدي إلى استخدام نسبة مهمة من الادخار الداخلي، لاغراض المضاربة وتسربه إلى خارج البلد.

٥. المواقف من الضمانات الصحية والتربوية للعائلة العراقية المنهكة.. وكذلك الموقف من الضمان الاجتماعي لقطاعات كبيرة من المعوقين والعوائل المحرومة، خاصة ان (دولة الرفاه) التي كانت تتبج بها النظم الرأسمالية وفق المفهوم (الكنزي) تمت مغادرتها في ظل العولمة الاقتصادية، وضعف سلطة الدولة امام تلك العولمة.

٦. الموقف من التجارة الداخلية والخارجية والانتاج الوطني.. فهل يتم تعزيز أو اعادة تشكيل الأجهزة الحكومية المعينة بضبط ومراقبة تدفع السلع من والى السوق المحلية والتأكيد على السماح بدخول البضائع التي لا تستوفي شروط ومعايير السلامة النوعية، وهل يتم تشجيع الإنتاج الوطني والارتقاء به نوعياً ومساعدته للنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

٧. الموقف من البطاقة التموينية، التي ستبقى تشكل العمود الفقري لسنوات طويلة في الاحتياجات الأساسية للعائلة العراقية، وهل يتم اشاعة العلانية في جميع حلقات احالة عقود وتوريد موادها وضبط انسجامها مع المواصفات الموضوعة؟

الناخب بحاجة إلى معرفة النيات، من خلال الفكر السياسي والاقتصادي التي تتبناه القائمة المطروحة وفق برنامجها السياسي.. وهو غير معني بالشعارات، فالجميع يريد عراقاً حراً فيدرالياً موحداً ويسعى إلى نشر العدالة.. ولكن على طريقته الخاصة في امتلاك الحقيقة.

ثقافة انتخابية

اعداد: المحامي حميد طارش الساعدي

تعزيز الديمقراطية: سيرورة تكتسب فيها المؤسسات السياسية والإجراءات الديمقراطية لدول معينة الصفة الشرعية، وتكون مقبولة من قوى المسرح السياسي ومن السكان بوجه عام.

تكافؤ الفرص: مناخ تتاح فيه لجميع الاحزاب السياسية ولجميع المرشحين فرصة التماس الأصوات في استحقاق انتخابي، مع التمتع بالحقوق والامتيازات نفسها.

تمثيل نسبي: كل طريقة اقتراع تهدف إلى تأمين علاقة مباشرة وتناسبية بين عدد الأصوات التي ينالها حزب سياسي وبين عدد المقاعد التي تسند إليه في الهيئة التشريعية.

تمويل حكومي: أموال مقدمة من الحكومة للنفقات التي يتحملها مرشحون واحزاب سياسية في سبيل انتخابهم.

تنشئة مدنية: برنامج ارشادي وتثقيفي يهدف إلى زيادة فهم ومعرفة المواطنين لحقوقهم ومسؤولياتهم.

توزيع الافضليات: نظام لعد الأصوات يستخدم لإعادة توزيع افضليات الناخبين من اجل تحديد الفائز في نظامي الاقتراع التخيري والاقتراع الفردي القابل للتغيير.

جماعة استفتائية: عدد من الأشخاص المتحدين رسمياً في سبيل القيام بحملة لمصلحة أو ضد قضية مطروحة على الهيئة الناخبة في استفتاء عام. وهذه الجماعات ملزمة عادة بتسجيل نفسها صراحة لدى السلطات شأنها شأن الاحزاب السياسية.

جهاز انتخابي: الهيئة المسؤولة عن إدارة السيرورة الانتخابية والانتخابات وعن كل أو بعض المهمات التي يمكن أن تشتمل على حفظ وتبويب اللوائح الانتخابية، وتسجيل الناخبين، وتسجيل الاحزاب السياسية والمرشحين، والتصويت وفرز الأصوات ونشر النتائج وحل النزاعات.

بيان من التجمع العراقي الديمقراطي المستقل للتحرر والبناء

أصدر التجمع العراقي الديمقراطي للتحرر والبناء بيانه الانتخابي الذي برر المشاركة بالانتخابات ودعا إليها بقوله ان الصمت اصبح جريمة كبرى لا يغفرها الزمن.. لذلك ارتأينا ان تتجمع وان يكون لمجموع العراقيين الصامتين دور في الانتخابات المقبلة يفرضه الواجب الوطني المقدس..

جاء في البيان أيضاً:

ان تجمعنا يسير قدماً في طريق واحد مع كل القوى الوطنية والديمقراطية والدينية التي أدانت سياسة قوات الاحتلال التي أدت إلى انتشار الإرهاب وتعميم الفساد وتبديد الثروات وضياع الأمن وشل الخدمات الأساسية العامة واعاقت اعادة الإعمار والبناء.

وأضاف البيان: كانت أمنية تجمعنا ان تتحالف كل القوى الخيرة لخوض الانتخابات بقائمة موحدة تضم كل المؤمنين بالتحرر واستعادة السيادة وتحقيق السلام وتطبيق الديمقراطية والفيدرالية والعدالة الاجتماعية، لكن الظروف فرضت واقع المشاركة المنفردة. لذلك كانت مشاركتنا في الانتخابات دعوة مخلصة لكل العراقيين الغيارى بأن يصلو إلى صناديق الاقتراع بكل اندفاع وقوة وان يعطوا اصواتهم لمن يتمتع بالكفاءة والنزاهة والانتماء للعراق فقط، مهما كانت هويته القومية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية حتى نضمن وصول من سيحقق لهذا الوطن حاضراً آمناً ومستقبلاً زاهراً.

(اليونيفم) تطلق ملصقات لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات

اصدر المركز الانمائي للمرأة في الامم المتحدة ثمانية (ملصقات) تهدف الى تعزيز مشاركة المرأة العراقية في الانتخابات العراقية المقبلة وذكر مصدر في اعلام محافظة الحلة انهم تسلموا اعدادا كبيرة من ثمانية ملصقات تخاطب المرأة وتهدف الى تكريس وتعزيز مشاركتها في الانتخابات، وقال ان وزارة الاشغال والبلديات هي التي قامت بتجهيزنا بهذه الملصقات، وسنقوم بدورنا بتوزيعها على دوائر المحافظة، ومن بين الشعارات التي حملتها تلك الملصقات:

. صوتك يصنع مستقبلك
. ساهمي في بناء المجتمع.
. يجب أن يكون دور المرأة في هذه المرحلة دوراً تاريخياً.
. مشاركة المرأة في الانتخابات تفتح المدى لحياة ديمقراطية جديدة
. الانتخابات هي الدعامة الأساسية لبناء العراق الجديد
. المرأة واهبة الحياة ومشاركتها في الانتخابات دليل حرصها على الحياة
. أعط صوتك لمن يستحق.

لماذا أصوت لقائمة وطني (٢٠١)؟

أريد ان أعيش كإنسان
أريد ان أعيش مطمئناً على أطفالي وأحفادي
أريد ان آخذ جزءاً من المسؤولية لأسهم في حل مشاكل البلد
أريد أن أعيش في بلد آمن وديمقراطي
أريد أن أعيش في بلد تسوده الفرص المتكافئة للجميع.
أريد ان اعيش في بلد ذي سيادة وطنية كاملة.
أريد ان اعيش في بلد دستوري وتعددي ديمقراطي فيدرالي
أريد ان أعيش في بلد يحترم حقوق الإنسان بدون تمييز طائفي وديني وقومي.
أريد ان أعيش في بلد تتساوى فيه حقوق المرأة والرجل ويكون الاختيار حسب الكفاءة لمراكز صنع القرار وجميع مؤسسات الدولة.
أريد ان أعيش في العراق

عراقية مغتربة